الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٢٥
المعقودة يوم الخميس
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

الرئيس: السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد هوديما (أوكرانيا)
(الرئيس)

المحتويات

البند ٧٩ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.4/49/SR.25
14 March. 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

في غياب السيد هوديما (أوكرانيا)، تولى السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة)، نائب الرئيس رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٧٩ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/48/403-S/26450، و A/49/114-S/1994/357، و A/49/136، A/49/228-S/1994/827، A/49/287-S/1994/894 و Corr.1، A/49/335 و 336 و 479؛ A/C.4/49/L.12)

١ - **السيد لافروف** (الاتحاد الروسي): قال إن تطور العلاقات الدولية يثبت أن انتهاء الحرب الباردة لا يعني بالضرورة دخول "فترة وردية" خالية من المشاكل تتبدد فيها الأخطار التي تهدد الأمن. وقد أدى ازدياد عدد بؤر الحروب في العالم الى دفع العديد من البلدان الى اللجوء الى الأمم المتحدة بوصفها وسيلة قادرة على إنشاء نظام عملي وفعال للأمن الجماعي. والعنصر الرئيسي في هذا النظام هو عمليات حفظ السلم التي ستظل دون شك هي أنشطة حفظ السلم ذات الأولوية العليا في الأمم المتحدة. وكل حالة من الحالات التي تحتم تنفيذ عمليات لحفظ السلم هي حالة فريدة ولهذا السبب، وكما لاحظ الأمين العام (A/49/403-S/26450)، لا يوجد حتى الآن نظام دائم لحفظ السلم كامل الجوانب بل توجد مجموعة جارية من العمليات التي تتقرر على أساس خاص.

٢ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرى أن هناك حاجة الى وضع معايير عملية لتنفيذ هذه الأنشطة. وينبغي لمجلس الأمن ألا يشرع في تنفيذ أي عملية لحفظ السلم إلا بعد أن يقيِّم مدى الخطر الذي تشكله هذه الحالة الجديدة على الأمن الدولي أو الإقليمي؛ وينبغي أن يعترف المجلس بأن عمليات حفظ السلم لا يمكن أن تحل محل التسوية السياسية التي ينبغي للأطراف المتنازعة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عنها؛ وينبغي كذلك أن يقرر ولاية محددة لكل عملية مع تحديد أهداف واضحة لها والوسائل اللازمة لتحقيقها.

٣ - وتابع كلامه قائلا إنه من الضروري لتوسيع نطاق العمليات الجارية تحسين هياكل الأمانة العامة التي تعالج قيادة هذه العمليات ومراقبتها. ويرحب الاتحاد الروسي بإعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلم وإنشاء مركز للعمليات ووضع برامج تدريب موحدة لأفراد حفظ السلم فضلا عن مجموعة كاملة من قواعد وأنظمة الطوارئ للوحدات العسكرية والمدنية.

٤ - وذكر أن هذه الوحدات ينبغي أن تزودها مختلف الدول بالخبراء. وأعرب عن استعداد روسيا لإيفاد خبراء عسكريين اضافيين لهذا الغرض. وقال إنه يمكن أيضا الاستفادة من الروس بتوسع أكبر في تولي مهام قيادية لاسيما في العمليات التي تشارك فيها وحدات عسكرية روسية كبيرة.

(السيد لافروف، الاتحاد الروسي)

٥ - وأوضح أنه لدى البحث عن الهياكل التي يمكن أن تضطلع بالمسؤولية عن تخطيط هذه الأنشطة ومراقبتها التشغيلية سيكون من الملائم اللجوء الى لجنة أركان الحرب التي تتمثل مهمتها، وفقا للميثاق في إسداء "المشورة والمعونة الى مجلس الأمن في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية".

٦ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بقرار تحسين آلية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات بشأن قضايا حفظ السلم والمبادرة الرامية الى إنشاء قوات احتياطية وطنية، وقال إن بلده على استعداد للمساهمة بوحدات عسكرية روسية في هذه العمليات. وذكر أنه تم تعيين، كخطوة أولى، فرقتي مشاة محمولتين من القوات المسلحة لمهام صنع السلم، كما يجري تعديل تدريبهما وفقا لذلك. وبدأت أعمال تنسيق هاتين الوحدتين ضمن قوات حفظ السلم المتعددة الجنسيات خلال العمليات المشتركة الروسية - الأمريكية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٧ - ومضى قائلا إن هناك حالات عديدة بادرت فيها المنظمات الإقليمية أو التحالفات بين الدول وربما دول منفردة بتنفيذ عمليات لحفظ السلم شجعت على تسوية النزاعات وتنفذ رابطة الدول المستقلة عمليات من هذا النوع أساسها القانوني هو الاتفاق بشأن مجموعات المراقبين العسكريين وقوات حفظ السلم الجماعية في رابطة الدول المستقلة الذي أبرمه رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في كييف في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢. ولقد أنشأ مجلس رؤساء الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة عمليات لحفظ السلم في منطقة النزاع في جورجيا وأبخازيا وفي طاجيكستان على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأكد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الولاية المتعلقة بتنفيذ هذه العمليات التي تستبعد بطبيعة الحال تطبيق تدابير إنفاذية.

٨ - واستدرك قائلا إنه على الرغم من أن قوة حفظ السلم الروسية تشكل حاليا نواة قوات حفظ السلم لرابطة الدول المستقلة فإن ذلك غير نابع من أي مصلحة مكتسبة. فالجهود الروسية تهدف الى وضع حد للمصادمات المسلحة، واستقرار الحالة، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تسوية طويلة الأجل ودائمة. والحالة الاقتصادية الصعبة للغاية في الدول الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تجعلها غير قادرة على المساهمة بوحداتها الخاصة. ولقد كانت روسيا تفضل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم الكلاسيكية في بؤر النزاع في رابطة الدول المستقلة، وحاولت مع حكومة جورجيا وبموافقة الجانب الأبخازي تنفيذ عملية من هذا القبيل فقط لمدة شهور ولكن دون نجاح.

٩ - وأردف قائلا إنه تم بالفعل وضع أسس لهدنة ثابتة في مولدوفا وإن عملية السلم تتقدم في جورجيا كما أن روسيا تقدمت بمبادرات للتوصل الى تسوية في ناغورني كاراباخ. وأوضح أن النزاعات في عدد من بلدان الرابطة لا تهدد الأمن الإقليمي فحسب بل والأمن العالمي كذلك؛ وأن روسيا يهمها التعاون مع المجتمع العالمي بهدف حل هذه المشاكل مع مشاركة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على أوسع نطاق ممكن في أنشطة صنع السلم في رابطة الدول المستقلة.

(السيد لافروف، الاتحاد الروسي)

١٠ - ومضى يقول إنه نظرا لمصلحة جميع الدول في ضمان سلم دائم على كوكبنا فإن روسيا تؤيد التوزيع العادل لعبء المسؤوليات الأدبية والسياسية والمالية فيما يتعلق بجهود صنع السلم. وفي ضوء التغيرات الجغرافية السياسية الحالية فقد آن الأوان لإلقاء نظرة جديدة على الجدول الحالي للأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلم. يمكن بالاضافة الى ذلك تخفيض حجم نفقات الأمم المتحدة على عمليات حفظ السلم عن طريق زيادة استخدام أموال الدول المهتمة والمنظمات الإقليمية فضلا عن الخدمات التي تقدم مجانا، أو على أساس تفضيلي، وذلك لغرض تحقيق الدعم المادي والسوقي للعمليات، وكذلك عن طريق إنشاء صناديق تطوعية بهدف تنفيذ عمليات حفظ السلم ولمحو آثار النزاعات. وتؤيد روسيا بوضوح كامل التنفيذ العاجل للمبادئ التي وافق عليها مجلس الأمن فيما يتعلق بإنشاء هذه الصناديق بالنسبة لأبخازيا وطاجيكستان.

١١ - وقال في خاتمة بيانه إن روسيا تؤيد جميع التدابير الملائمة الهادفة الى تحسين كفاءة عمليات حفظ السلم وضمان أمن أفراد الأمم المتحدة العاملين فيها. وأعرب عن أمله في اعتماد مشروع القرار A/C.4/49/L.12 بتوافق الآراء.

١٢ - تولى السيد هوديما (أوكرانيا) رئاسة الجلسة.

١٣ - السيد يسّن - بيترسن (مدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): قال إن السنوات القليلة الماضية شهدت زيادة كبيرة في النزاعات الداخلية لا سيما النزاعات ذات الطابع العرقي مما ترتب عليه تشرد أعداد كبيرة من السكان. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا بمساعدة ما يزيد على ٢٣ مليون لاجئ ومشرد. وكلما دخلت المفوضية حالات من النزاع وجدت نفسها تقترب من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وهذه العلاقات تتطلب تعاونا أوثق للمحافظة على السمة الإنسانية لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى في العمليات المتكاملة والمتعددة الجوانب.

١٤ - وأضاف قائلا إن الأنشطة الإنسانية لا يمكن أن تكون فعالة تماما ما لم ترتبط باستراتيجية شاملة للسلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أنه ينبغي أن نفهم أن على الوكالات الإنسانية أن تحتفظ بدرجة من الاستقلال عن الأنشطة السياسية والعسكرية التي تأذن بها الأمم المتحدة.

١٥ - وذكر أن هناك فئتين مختلفتين من عمليات الأمم المتحدة المتعددة الجوانب: (أ) العمليات التي تكون فيها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين جزءا من عملية تسوية سلمية شاملة و (ب) العمليات التي تعمل فيها المفوضية الى جانب عملية لحفظ السلم في حالات النزاع التي يمكن أن يؤذن فيها بإجراء انفاذي.

(السيد يسّن بيترسن)

١٦ - وأوضح أن الفئة الأولى من العمليات هي عمليات إنسانية عسكرية تم فيها تحديد الأهداف الإنسانية والموافقة عليها ضمن تسوية سياسية شاملة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك كمبوديا وموزامبيق، إذ تمكن مئات الآلاف من اللاجئين منهما من العودة بفضل التسوية السلمية. وفي المقابل فإن عودة اللاجئين بأمان وكرامة تساعد على بناء الثقة وتعزيز التسوية السلمية.

١٧ - وتابع كلامه قائلا إن الصعوبة تزداد عند دخول حالات نزاع يقترن فيها الإجراء الإنفاذي بالعمل الإنساني، ومن الأمثلة على ذلك البوسنة والهرسك والصومال ورواندا. وفي البوسنة والهرسك وعلى الرغم من أنه أذن في قراري مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٢) و ٧٧٦ (١٩٩٢) لقوة الأمم المتحدة للحماية بحماية الأنشطة الإنسانية فإن القوة لم تستخدم إطلاقا للوصول الى المناطق المطلوب حمايتها. وقد بذلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الكثير من الوقت والجهد في التفاوض من أجل الوصول الى هذه المناطق مع استخدام الحماية العسكرية التي تضفي قيمة رادعة. واستخدام القوة ضد طرف من أطراف النزاع يؤثر حتما في النزاهة والحياد اللذين تتميز بهما الأمم المتحدة وكذلك نزاهة وحياد المؤسسات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة المشاركة في العملية. ولعله يتعين على المنظمات الإنسانية في هذه الظروف أن تظل بعيدة عن عمليات حفظ السلم.

١٨ - واستطرد قائلا إنه بقدر ما يزداد دور العمل الإنساني في أي عملية من عمليات الأمم المتحدة المتعددة الجوانب لصنع السلم وبناء السلم، تزداد أهمية تحديد ولاية وهياكل وأدوار واضحة لتلك العملية. ومن الضروري أن يمتثل جميع الأطراف المشاركة في أي عملية للولايات المحددة لها. ويجب أن تتمتع المنظمات الإنسانية باستقلال ذاتي وفقا لولاياتها كما يجب أن تظل منظمات لا سياسية ومحايدة ونزيهة. وينبغي ألا تخضع للأهداف العسكرية كما ينبغي عدم تحديد شروط لطريقة أداء العمل الإنساني. أما إذا كانت الأهداف السياسية غير واضحة بحيث تتحول جهود حفظ السلم الى اجراء إنفاذي فإنه تنشأ توترات بين العناصر السياسية والعسكرية والإنسانية.

١٩ - وقال في خاتمة بيانه إن التفاعل والمنفعة المتبادلة اللذين ينشآن عن إقامة تعاون أوثق بين حفظ السلم والعمل الإنساني سيزدادان في السنوات المقبلة. ولتحقيق هذه الغاية، تجري مناقشات بشأن مجموعة من المبادئ والخطوط التوجيهية العملية لحماية العمليات التي تنطوي على مهام إنسانية في حالات النزاع. وفضلا عن ذلك تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - وهي ماضية في عملها - بوضع كتيبات ومبادئ توجيهية للأفراد العسكريين المشاركين في العمليات الإنسانية أو الذين يتلقون تدريبا للعمل فيها.

٢٠ - السيد مافوريزا (بوتسوانا): قال إن بلده يشارك حاليا في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، ويأمل أن يسود السلم هذا البلد الشقيق في ظل حكم ديمقراطي متعدد الأطراف وذلك بعد أن أجريت الانتخابات الديمقراطية، وهي أكثر الانتخابات حرية ونزاهة في تاريخ الجنوب الافريقي.

(السيد مافوريزا، بوتسوانا)

٢١ - وتابع كلامه قائلا إن جميع جوانب عمليات حفظ السلم يجب أن تراعي على نحو ثابت مبادئ ومقاصد الميثاق. ويجب احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وعلاوة على ذلك يجب تحديد ولايات عمليات حفظ السلم بموافقة الأطراف المعنية وبناء على طلب الجهة المتلقية. ولقد أسهمت خطة السلام التي وضعها الأمين العام إسهاما كبيرا في فهم التعقيدات التي شوشت حفظ السلم. وما من أحد يمكن أن يقلل من أهمية الإمكانيات المتأصلة في مفهوم الدبلوماسية الوقائية، والوقاية خير من العلاج. غير أن الدبلوماسية الوقائية لا يمكن أن تنجح إلا إذا اقترنت بآليات للإنذار المبكر. وحتى تكون هذه الآليات فعالة ينبغي أن تكون لا مركزية الطابع. ولذلك ينبغي تعزيز الترتيبات الإقليمية لتيسير الاستجابة السريعة لدى اندلاع نزاع في منطقة بعينها.

٢٢ - وأردف يقول إن دول خط المواجهة في الجنوب الافريقي التي ما فتئت تشكل مجموعة دون إقليمية قامت بدور الوسيط لمدة ٢٠ سنة من أجل استتباب السلم في المناطق غير المحررة من المنطقة دون الإقليمية. ويمكن أن تكون هذه الجهود مثالا يحتذي به المجتمع الدولي على مستوى الأمم المتحدة. وتؤيد بوتسوانا فكرة إنشاء قوة احتياطية للتدخل السريع لدى اندلاع أي نزاع. ووجود مثل هذه القوة يمكن أن يشكل في حد ذاته رادعا قويا.

٢٣ - وأكد أنه يجب بحث الحاجة الى نزع السلاح بمزيد من الجدية. وقال إن هناك تضخما في جميع أنواع الأسلحة في كامل أرجاء العالم مما يسبب الموت والبؤس للملايين من الأبرياء. ويجب تثبيط عمليات تهريب الأسلحة والإتجار بها ووقف هذه العمليات. ويجب أن تتحمل الدول المنتجة للأسلحة مسؤولية أكبر. وتشيد بوتسوانا بأفراد وحدات عملية حفظ السلم الذين ضحوا بحياتهم في خدمة السلم الدولي.

٢٤ - السيد العتيبي (الكويت): قال إنه استمع باهتمام، في بداية المناقشة العامة للبند ٧٩، للبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم، وأشاد بما يبذله موظفو الأمانة العامة، وبخاصة موظفي ادارة عمليات حفظ السلم، من جهود لضمان نجاح تلك العمليات.

٢٥ - ومضى يقول إن عمليات حفظ السلم لم تعد تقتصر في الوقت الحاضر على مراقبة خطوط وقف اطلاق النار في نزاع ما. بل انها قد تعددت ذلك لتشمل مهام أكبر حجما وتعقيدا، كالاشراف على اجراء الانتخابات، وحماية حقوق الانسان، وانشاء مؤسسات الدولة. وكان ذلك نتيجة لما طرأ على العلاقات الدولية من تغيرات بعيدة الأثر بعد الحرب الباردة. كما أن تلك الحالة قد أثقلت كاهل المنظمة، التي تزايدت مسؤولياتها في الوقت الراهن. وأشار الى أن عمليات حفظ السلم تواجه مشاكل ادارية ومالية تتطلب حلولا فورية.

(السيد العتيبي، الكويت)

٢٦ - وقال إنه لحل تلك المشاكل يلزم، أولا، توافر الارادة السياسية والقناعة بالمسؤولية الدولية في تحقيق وتنفيذ مفهوم الأمن الجماعي، وهو الذي تم التعبير عنه وتجلى بوضح في حرب تحرير الكويت. وأكد أنه لو كانت هناك ارادة سياسية دولية موحدة، لما تجرأ الصرب على غزو البوسنة والهرسك، والامعان في تحدي وتجاهل قرارات الشرعية الدولية.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه يلزم، ثانيا، التحديد الواضح للأهداف المتوخاة من عمليات حفظ السلم، ووسائل تحقيق تلك الأهداف. ويلزم، ثالثا، انشاء آلية أو جهاز يضم كلا من الأمانة العامة ومجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والدول المتأثرة بالنزاع أو التي لها علاقة مباشرة به. وتكون المهمة الرئيسية لهذا الجهاز هي التخطيط والاعداد المسبق لكل عملية، ومتابعة أنشطة عمليات حفظ السلم، والتشاور والتنسيق في أمور ادارة هذه العمليات وقيادتها. وقال إن الكويت ترحب في هذا الصدد بالبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وذلك باعتباره خطوة رئيسية ستكون لها نتائج ايجابية على أداء عمليات حفظ السلم.

٢٨ - واستطرد يقول إنه لابد، رابعا، من التزام جميع الدول بدفع أنصبتها ومساهمتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. فمسألة تمويل عمليات حفظ السلم هي، وفقا للميثاق، مسؤولية جماعية للدول الأعضاء كافة.

٢٩ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة تلعب دورا هاما في الكويت، بهدف إحلال السلم والاستقرار في المنطقة. وتدعم الكويت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، وتواصل التعاون والتنسيق مع قيادتها. وأضاف أن الكويت قررت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أن تتحمل بشكل طوعي ثلثي ميزانية تلك العملية، بما يؤكد حرص الكويت على نجاح العملية. وأشاد بالطريقة المتميزة التي رصدت بها البعثة الانتهاكات العراقية في منطقة الحدود، وتوجه بالشكر الى جميع البلدان التي تساهم بقوات في البعثة.

٣٠ - ومضى يقول إن اعتراف العراق مؤخرا بسيادة واستقلال الكويت وحدودها الدولية يعتبر خطوة على الطريق الصحيح، يجب أن تتبعها خطوات أخرى، بما يعزز أمن البلد والمنطقة. فبذلك يمكن استعادة مصداقية النظام العراقي والثقة فيه.

٣١ - وأضاف قائلا إن فشل أي عملية لحفظ السلم أو عدم تحقيقها للأهداف المرجوة منها إنما يرجع الى التأخير في وزع القوات. واستفادة من دروس الماضي، فإن الكويت تؤيد اقتراح هولندا الذي يدعو الى انشاء لواء عسكري متخصص يوضع تحت تصرف مجلس الأمن ويكون جاهزا في أي وقت للوزع السريع في أي منطقة من مناطق التوتر في العالم. ومع ذلك، فقد أشار الى أن الدبلوماسية الوقائية تظل دون شك أفضل طريقة للتصدي للصراعات والحيلولة دون نشوبها.

(السيد العتيبي، الكويت)

٣٢ - واختتم بيانه بالاعراب عن ترحيب الكويت بالقرار الذي اعتمدته مؤخرا اللجنة السادسة بتوافق الآراء بخصوص إعداد مشروع اتفاقية دولية بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٣٣ - السيد فلوريس أوليا (المكسيك): رحب باختتام المفاوضات بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.12. وقال إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم قد قصرت مداولاتها على مواضيع أقل خلال العام الحالي، بحيث كان بمقدورها بالتالي أن تركز على المجالات التي تتطلب أقصى الاهتمام. وأشار الى أن اللجنة تتسم بالأهمية لأنها تتيح محفلا تستطيع من خلاله الدول المهتمة بعمليات حفظ السلم، حتى وإن لم تكن من أعضاء مجلس الأمن، أن تعبر عن أفكارها وشواغلها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدولي. ووصفها بأنها تشكل رابطة أساسية بين الأمانة العامة والجمعية العامة. وأشار الى أن درجة قبول عمليات حفظ السلم وشرعيتها ستتحدد بمدى مراعاة مجلس الأمن لتوصيات اللجنة الخاصة عند صوغ سياساته العامة.

٣٤ - ومضى يقول إن عمليات حفظ السلم لا يمكن على الاطلاق أن تكون بديلا لحل النزاعات عن طريق التفاوض. إذ ينبغي عند وزع هذه العمليات أن تسبقها وتواكبها جميع السبل الممكنة للتسوية السلمية للمنازعات بما يتفق مع الميثاق. فعمليات حفظ السلم لا يمكن على الاطلاق أن تنعزل أو تنفصل عن الجهود السابقة المبذولة في التفاوض. ولكي تستمر هذه العمليات، لابد وأن تكون الأطراف المعنية راغبة في السلم. فالمجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلا لأطراف النزاع؛ ودوره يتمثل في تقديم الدعم والتعاون.

٣٥ - وأردف قائلا إن المكسيك مقتنعة بأنه ينبغي ألا يأذن مجلس الأمن باستخدام القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق إلا كملاذ أخير، وبعد استنفاد جميع امكانيات الحل السلمي. فبالتحديد، لا يدعو الفصل السابق من الميثاق (الذي يعتمد عليه مجلس الأمن بصورة متزايدة) الى اتخاذ اجراءات عقابية إلا ضد من ينتهكون النظام القانوني الدولي. وتزايد لجوء مجلس الأمن بصورة متكررة الى الاذن باستخدام القوة بموجب الفصل السابع حدث في اطار قانوني لم يكن محددا بصورة جيدة دائما، واستند الى تفسيرات فضفاضة بشكل مفرط للصلاحيات الممنوحة بموجب الميثاق. ومن الضروري، عند تطبيق الفصل السابع، التقيد بالتفسير والغرض الأصليين اللذين كان مؤسسو الأمم المتحدة يقصدونهما على وجه التحديد.

٣٦ - وأشار الى إصرار المكسيك على أن توصي اللجنة الخاصة بألا يترك تخصيص موارد اضافية لعمليات حفظ السلم آثارا معاكسة على الموارد التي يقصد بها أن توجه الى التعاون في مجال التنمية الدولية. وقال إن المكسيك، مع ادراكها لأهمية عمليات حفظ السلم العديدة التي أذن بها في الفترات الأخيرة، تخشى هي وغيرها من البلدان النامية أن تخسر أنشطة التعاون الدولي في عملية توزيع الموارد.

(السيد فلوريس أوليا، المكسيك)

٣٧ - وأشار الى أن المكسيك تطالب بأن تتحمل الأطراف المعنية، كقاعدة عامة، عندما تنتهي ولاية عملية لحفظ السلم ويكون من الملائم تمديدها، قدرا يعتد به من المسؤولية المالية عن العملية، على نحو ما يحدث بالفعل في حالات عديدة. وأوضح أن الهدف من ذلك هو تشجيع حل النزاعات والحيلولة دون أن تصبح عمليات حفظ السلم عبئا ماليا مفرطا على الدول.

٣٨ - وأشار الى أن المكسيك قبلت صيغة الحل الوسط الواردة في الفقرة ٥٩ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم (A/49/136)، والمستنسخة في الفقرة ٢٠ من مشروع القرار A/C.4/49/L.12. وقال إن هذه التوصية تعد خطوة هامة لن تسهم فحسب في تحسين التخطيط المالي لعمليات حفظ السلم، وانما ستبعث أيضا حياة جديدة في العمليات القائمة منذ فترة طويلة والتي أصبحت متعثرة نتيجة لذلك.

٣٩ - ومضى يقول إن المناقشة عادت لتتركز مرة أخرى على الجانب المالي من عمليات حفظ السلم. والمسألة ليست مجرد مشكلة تدفقات نقدية، بل هي مسألة تتعلق بانتهاج سياسة واقعية لضمان تخطيط هذه العمليات مع ادراك للأولويات ولضرورة الكفاءة. فالتمويل هو القوة المحركة لهذه العمليات، وهو أيضا العامل الذي يفرض القيود عليها. وأشار الى أن الزيادة في عدد العمليات لم تجعل العالم أكثر سلما، بل انها أوضحت ضرورة تبني معايير أكثر انتقائية، مع توافر ولايات واقعية، بما لا يؤدي الى اهدار الموارد. وأكد أن المكسيك ستواصل المساهمة في هذه المداولات في اللجنة الخامسة.

٤٠ - واستطرد قائلا إن المكسيك قد أبدت، في مختلف المحافل، تأييدها لتحديث وتنشيط آليات التنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بحيث يضطلع كل منهما بمسؤولياته على نحو أكثر فعالية. وفي ذلك السياق، ترحب المكسيك بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الذي يدعو الى اضفاء صبغة مؤسسية على آلية التشاور بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، على أساس الاقتراح المدروس الذي تقدمت به الأرجنتين ونيوزيلندا.

٤١ - وقال إن أهمية وجود صك قانوني يضمن أمن أفراد عمليات حفظ السلم قد أصبحت بادية. وقد أكمل الفريق العامل المكلف بصياغة اتفاقية عن هذا الموضوع الحساس أعماله مؤخرا. وأمكن التوصل الى مشروع الاتفاقية، الذي اعتمدته اللجنة السادسة مؤخرا، بفضل ما أظهرته وفود عديدة من مرونة وروح تعاون. وتأمل المكسيك ألا تنشأ مستقبلا أي مشاكل خطيرة بشأن تفسير الاتفاقية وتطبيقها عمليا.

٤٢ - وأشار الى أن خلو الميثاق من حكم بشأن عمليات حفظ السلم لم يحل دون الاضطلاع بها وفقا للمبادئ المتعلقة بجملة أمور منها احترام سيادة الدول سلطتها الداخلية، وهي مبادئ اكتسبت قبولا واسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء. فالمبادئ التي تستند اليها عمليات حفظ السلم قد أصبحت منتشرة بصورة متزايدة. وترى المكسيك أن من الأهمية بوجه خاص أن يتم التوصل الى سلسلة من المبادئ والمبادئ التوجيهية، على النحو الذي أوصت به اللجنة الخاصة في الفقرة ٤٩ من تقريرها، والمستنسخ في الفقرة

(السيد فلوريس أوليا، المكسيك)

٧ من مشروع القرار. وينبغي أن تضطلع اللجنة الخاصة بمسؤولية ذلك العمل، نظرا لما تتمتع به من خبرة في معالجة المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلم.

٤٣ - وقال إن تلك العمليات صارت أحد رموز الأمم المتحدة الأكثر وضوحا. ومن المفارقة الى حد ما أن منظمة تأسست لبناء السلم أصبحت تعرف بالنشاط العسكري. واختتم كلمته بقوله ان تلك الحالة تذكرة بأن الجهود ينبغي أن تستهدف تسوية الأسباب الأساسية للنزاعات، لا أن تقتصر على حل مظاهرها الحرجة الأكثر الحاحا.

٤٤ - السيد صغيب (الجزائر): قال إن النمو الهائل في عمليات حفظ السلم يبرز ضرورة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في ذلك المجال. وقد تغير مفهوم حفظ السلم ذاته. وفي هذا الصدد، ينبغي على اللجنة الخاصة أن تحشد ما لديها من خبرة وتوظفه في وضع اطار مفاهيمي للعمليات الحالية والمستقبلية.

٤٥ - وأضاف قائلا إنه في كثير من الحالات لم يكن تزايد الحجم والتعقيد نتيجة مناقشة أو توافق واضح في الآراء بشأن الدور الذي ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، أو بشأن الحدود السياسية والعملية للجهود. فالحقيقة هي أن الاحتياجات المتعلقة بحفظ السلم تتجاوز القدرات الحالية للمنظمة في كثير من المجالات؛ ولذلك، فإن الجزائر ترى من الملائم أن يتم الاتفاق مسبقا على شروط الوزع وتعريف الحدود المعقولة لمشاركة الأمم المتحدة بصورة أدق. وشدد على أن جميع جوانب عمليات حفظ السلم لابد وأن تحترم بدقة مقاصد الميثاق ومبادئه، ولاسيما تلك التي تتعلق بالسيادة الوطنية وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه لا ريب في أن انتهاء الحرب الباردة قد أحدث تغيرا في العلاقات الدولية، ويلزم الأمم المتحدة، نتيجة لذلك، أن تتكيف مع الأوضاع الراهنة. وفي الوقت ذاته، فإن جميع البلدان لابد وأن تعدل سياساتها الخاصة، بحيث لا يغيب عن ناظرها أن أنشطة الأمم المتحدة لابد وأن تكون محكومة بمبادئ الميثاق.

٤٧ - وأشار الى أنه لما كانت واحدة من أهم مهام الأمم المتحدة هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فان إنجاز تلك المهمة بصورة تتسم بالكفاءة والحياد والعدل وفقا لمبادئ القانون الدولي إنما يستلزم اجراء اصلاح من خلال التعاون المتعدد الأطراف بين جميع الدول على أساس من المساواة. والجمعية العامة هي المحفل السليم لهذه الأنشطة.

٤٨ - وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وجه الانتباه الى بعض الاتجاهات غير المقبولة التي ظهرت في العلاقات الدولية، ولاسيما في عملية حل النزاعات في منطقتي البلقان والقرن الافريقي.

(السيد صغيب، الجزائر)

٤٩ - وقال إنه رغم تحقق توافق عريض في الآراء بشأن هاتين الحالتين في مجلس الأمن، ورغم اتخاذ قرارات المجلس في هذا الشأن بالاجماع (بما يعد خطوة الى الأمام وتعزيزا لدور مجلس الأمن)، فإن الجزائر وبلدان أخرى كثيرة ترى أن ذلك كان سيصبح أمرا يستحق الثناء لو لم يكن قد تحقق نتيجة للموقف التحكمي المتعالى من جانب بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولو لم يكن يعني ببساطة أن الأعضاء الآخرين قد قبلوا تلك القرارات في صمت (أو على الأقل لم يعارضونها علنا)، ادراكا منهم لعجزهم عن ممارسة تأثير حاسم. وبناء على ذلك، ودون التقليل من أهمية مجلس الأمن أو من ضرورة اقرار سلم دائم، فإن الجمعية العامة انما هي أفضل المحافل؛ ويتعين تعزيز دورها باعتبارها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة تعزيز كبيرا.

٥٠ - ومضى يقول إن مختلف تقارير الأمين العام تشدد، من الناحية الأخرى، على ما تتسم به المنظمات الاقليمية من أهمية؛ وقد كانت تلك المنظمات مفيدة في مساعدة الأمم المتحدة على حل بعض النزاعات. وفي ذلك الصدد، وفي ضوء المأساة التي جرت في رواندا، من الضروري التأكيد على وجوب أن يشارك الأفارقة أنفسهم بصورة أكثر مباشرة في حل مشاكلهم الأمنية؛ وتستطيع منظمة الوحدة الافريقية أن تقوم بدور هام في ذلك المجال. ومن المؤكد أن الأمر يتطلب وقتا وجهدا وتضحية لكي تؤتي هذه السياسة ثمارها؛ وبناء عليه، ينبغي على الأمم المتحدة أن تساعد منظمة الوحدة الافريقية في مواصلة ما تقوم به من أنشطة الدبلوماسية الوقائية لكي تحولها الى آلية حقيقية للأمن الجماعي يمكن أن تخفف فيما بعد من العبء الهائل الذي تتحمله الأمم المتحدة في ذلك المجال.

٥١ - وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلم، قال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تسدد بالكامل اشتراكاتها المقررة، كما ينبغي أن تفسر المصروفات المتصلة بعمليات حفظ السلم على النحو الوارد في المادة ١٧ من الميثاق. وينبغي الابقاء على الأسلوب الحالي لتحديد الاشتراكات المقررة، كما ينبغي على الهيئات ذات الصلة أن تتحرك بسرعة لاضفاء الصبغة المؤسسية عليه. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي مراعاة المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك قدرة البلدان النامية على الدفع.

٥٢ - ومضى يقول إن الجزائر ترى أن الوقت قد حان لابرام اتفاقات تتيح توفير التدريب على حفظ السلم للبلدان المساهمة بقوات. وسيلزم أيضا وضع مبادئ توجيهية لتدريب الوحدات المدنية المتخصصة المسؤولة عن الاشراف على الانتخابات، وذلك الى جانب الوحدات الأخرى. وبالمثل، سيكون من المستصوب وضع الفكرة المتعلقة ببرنامج الزمالات المشار اليه في الفقرة ٣٠ من القرار ٧١/٤٧ موضع التنفيذ.

٥٣ - وقال إن الجزائر ترحب بما اضطلع به في الآونة الأخيرة من اصلاحات لتعزيز قدرات الأمانة العامة في مجالات تخطيط عمليات حفظ السلم، وشؤونها السوقية، وهياكل قيادتها ومراقبتها، وتؤكد مجددا أنها ستواصل المشاركة بصورة نشطة في استعراض وصوغ المقترحات بالنيابة عن الدول الأعضاء، وفي التشاور مع الأمين العام، فيما يتعلق بالوسائل العملية لتحسين كفاءة عمليات حفظ السلم.

٥٤ - السيد شامبوس (قبرص): قال إن عمليات حفظ السلم قد اكتسبت أبعادا جديدة بالنظر إلى التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة والتحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وترحب قبرص بالمبادرات التي اتخذت مؤخرا لتحسين عمليات حفظ السلم عن طريق جملة من الأمور من بينها زيادة المشاورات وآليات التنسيق بين البلدان المساهمة بقوات، والبلدان الأعضاء في مجلس الأمن، والأمانة العامة. ويبيّن مشروع القرار A/C.4/49/L.12 جوانب متنوعة هامة متصلة بحفظ السلم، من بينها المسائل المالية والتنظيمية. وترحب قبرص أيضا بالنهج التنظيمي الذي يتبعه الأمين العام على نحو ما هو وارد في الوثيقة المعنونة "تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم"٣ (A/48/403-S/26450).

٥٥ - وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلم، قال إن الموارد المتواضعة المتاحة للأمم المتحدة غير كافية لتلبية الطلب المتزايد باستمرار على هذه العمليات. وأعرب عن أمله في أن تكون الاقتراحات التي وضعت في هذا الصدد إسهاما نحو تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة.

٥٦ - واستطرد قائلا إن هناك مسألة أخرى تمثل شاغلا رئيسيا هي أمن موظفي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة. وسوف ترحب قبرص باتخاذ تدابير في هذا الصدد. وذكّر بالإصابات التي تكبدها أفراد حفظ السلم في قبرص في عام ١٩٧٤.

٥٧ - واشار إلى أن قبرص، التي هي ضحية للاحتلال والعدوان العسكري، قد استفادت من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم من خلال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. وبالرغم من أن وجود القوة لم يُحل دون الغزو والاحتلال العسكري لقرابة ٤٠ في المائة من أراضي الجمهورية في عام ١٩٧٤، فإنه لم يحدث أبدا تشكيك في دورها الحيوي وعملها الإنساني الجدير بالثناء. ولو انسحبت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لأدى ذلك إلى تصارع تكون له نتائج خطيرة بالنسبة إلى قبرص وإلى المنطقة ككل.

٥٨ - ومضى يقول إن قوات الاحتلال، بدلا من أن تنسحب على نحو ما دعت إليه قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتكررة، قد زادت أعدادها بنسب تبعث على الانزعاج، مما جعل استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص أمرا لا غنى عنه. وقال إن ضحية الاعتداء يجب ألا يعاقب على عدم اتخاذ مجلس الأمن اجراءات كافية بغية إنفاذ قراراته، أو على نقص الإرادة السياسية من جانب المعتدي للتوصل إلى اتفاق عملا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأشار إلى أن قبرص قد زادت مقدار مساهمتها إلى ١٨,٥ مليون دولار، وهو مبلغ يفوق بكثير التزاماتها بموجب المادة ١٩ من اتفاق مركز القوات، مغطية بذلك جزءا كبيرا من تكلفة الانفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

(السيد شامبوس، قبرص)

٥٩ - وأشار إلى أن مثال قبرص يدلل على أن حفظ السلم يجب أن يكون متبوعا بعمليات صنع السلم وبناء السلم من خلال التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقال إن الهدف النهائي يكمن في ضمان قيام نظام قانوني دولي وكفالة توافر الحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي في العالم. وباختصار، من الضروري تمكين الأمم المتحدة من صون السلم والأمن الدوليين، بجملة وسائل من بينها إنفاذ السلم إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٦٠ - وأردف يقول إن هذا الأمر يتعلق بقبرص كما يتعلق بكل عملية حفظ سلم أخرى في العالم، ذلك أن نجاح عملية حفظ السلم، في النهاية، يجب أن يقاس من خلال النتيجة الصافية للعملية بأكملها التي لا يمثل حفظ السلم سوى واحد من عناصرها. ولا يستطيع أن يضمن السلم والأمن الدوليين لجميع الأمم إلا منظمة عالمية قادرة على استخدام السلطة التي أناطها بها أعضاؤها المؤسسون.

٦١ - واختتم حديثه بقوله إن إيجاد حل عادل ودائم وسلمي لمشكلة قبرص سوف يعود بالفائدة لا على شعب قبرص فحسب، وإنما سيخدم أيضا السلم في شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٦٢ - السيد ساردنبرغ (البرازيل): قال أنه بالرغم من أن العديد من عمليات حفظ السلم التي اضطلعت بها الأمم المتحدة مؤخرا، مثل قوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، عمليات واسعة النطاق، فإنه لا يمكن اعتبارها مقياسا، ذلك أن عمليات حفظ السلم ينبغي أن تستجيب لمتطلبات محددة في كل حالة. وقد وجه تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/49/1) الانتباه إلى عدد من المصاعب التي واجهها ما يسمى بالجيل الثاني من العمليات.

٦٣ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من أن وزع القوات المتعددة الجنسيات الذي أذن به مجلس الأمن مؤخرا قد يكون أمرا لا مفر منه في بعض الحالات، فإن وجود عناصر فاعلة متعددة في نفس المنطقة قد يؤدي إلى إساءة تفسير الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة. وعلى نحو ما لاحظ ذلك الأمين العام نفسه، من الضروري تجنب عودة ظهور مناطق نفوذ عودة تستمد شرعيتها من المنظمة.

٦٤ - وأشار إلى أن البرازيل قد أكدت مرارا أن عملية حفظ السلم تشكل، أو ينبغي أن تكون، وجودا من أجل الوساطة يتسم بكونه محايدا ومتعدد الأطراف، ويتدخل في خلاف بموافقة جميع الأطراف فيه وبناء على طلبهم. وقال إنه يمكن بالأحرى وصفها بأنها أداة لمساعدة جهود صنع السلم ذات الصلة في الميدان وليست أبدا غاية في حد ذاتها. وهناك جانب هام آخر هو الحاجة إلى توضيح العلاقة بين عمليات حفظ السلم والمساعدة الانسانية. فبالرغم من أنه ينبغي التنسيق بين كلا العنصرين، من المهم عدم إغفال حقيقة أن ولاياتهما وأهدافهما مختلفة.

(السيد ساردنبرغ، البرازيل)

٦٥ - ورحب باعتماد بيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1994/62) الذي أورد مقرر مجلس الأمن الذي يقضي بوضع إجراءات لعقد مشاورات بصفة منتظمة وأكثر تواترا بين أعضائه، والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ولاحظ أيضا أن واحدا من هذه الاجتماعات قد عقد مؤخرا بشأن التمديد النهائي لولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وأعرب عن ثقته في أن الإجراء الخاص بهذه الاجتماعات سيجري تحسينه باستمرار على النحو المطلوب. وأشار إلى أن البرازيل مستعدة للتعاون في هذا المسعى في إطار هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه بينما سجّل عدد البلدان المساهمة في عمليات حفظ السلم زيادة كبيرة، ظل حجم وتكوين اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم دون تغيير لسنوات عديدة، وهو لا يعكس تكوين البلدان المساهمة بقوات ككل. ووفقا لذلك، بينما تثني البرازيل على الانفتاح والمرونة اللذين سادا في مداولات اللجنة الخاصة، فإنها تعتقد أن هناك حاجة إلى قيام الدول الأعضاء بإعادة النظر في تكوين اللجنة، وأن اللجنة الخاصة ينبغي أن تدرج في جدول أعمال دورتها لعام ١٩٩٥ بندا متعلقا بتكوينها وطرق عملها.

٦٧ - واختتم حديثه بالإشارة إلى المصاعب المالية التي تواجهها المنظمة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بعمليات حفظ السلم. كما استعرض القرارات المتتالية التي اعتمدتها الجمعية العامة بغية قسمة المساهمات المستحقة من الدول الأعضاء لغرض تمويل عمليات حفظ السلم، وقال إن المبادئ الواردة في القرار ٣١٠١ (د-٢٨) لعام ١٩٧٣ لا تزال صحيحة وأن عمليات حفظ السلم هي مسؤولية الدول الأعضاء بصفة جماعية ولكن متفاوتة، وتقع مسؤوليات خاصة منها على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. والبرازيل تعتقد اعتقادا راسخا بأن الطريقة المثلى لإيجاد حل سليم وقابل للاستمرار للوضع المالي الذي تواجهه المنظمة هي احترام مبدأ الدفع المعادل للتمثيل، وأعرب عن استعداد بلده للتعاون في هذا المسعى.

٦٨ - السيد رحمن (باكستان): قال إنه يود التأكيد على تقدير باكستان للدور المتميز الذي يضطلع به الأمين العام في قيادة عمليات حفظ السلم. وتؤيد باكستان تأييدا تاما الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام بشأن تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم (A/48/403).

٦٩ - وأضاف قائلا إن وفده يقدر أيّما تقدير ما بذلته حكومة كندا من جهود في استضافة اجتماع رفيع المستوى في أوتاوا في نيسان/ابريل ١٩٩٤، وإنه على ثقة من أن وثائق العمل الثلاث التي أعدت في ذلك الاجتماع سوف تشكل إسهاما كبيرا في المداولات بشأن حفظ السلم.

(السيد رحمن، باكستان)

٧٠ - ومضى يقول إن باكستان ترحب ببيان رئيس مجلس الأمن بشأن عقد مشاورات أكثر فعالية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وهو ما يمثل خطوة أولى ذات أهمية، وشكر للأرجنتين ونيوزيلندا مبادرتهما بشأن هذه المسألة. وقال إنه من المهم تحسين آلية التشاور ليس فقط لكون البلدان المساهمة بقوات بحاجة إلى تلقي معلومات عن التطورات الهامة المتصلة بعمليات حفظ السلم التي تشارك فيها قواتها، وإنما أيضا لأنه ينبغي استشارة تلك البلدان بشأن القرارات التي لها أثر على وحداتها؛ وهذه المسألة أساسية في ضوء المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

٧١ - وأشار إلى أن باكستان استفادت مباشرة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وهي تعتقد أن تلك العمليات تلعب دورا حيويا في صون السلم والأمن. ولهذا السبب شكر جميع البلدان المساهمة بقوات التي قدمت وحدات لفريق مراقبي الأمم المتحدة في الهند وباكستان، وشكر على وجه الخصوص أفراد تلك الوحدات لالتزامهم بولايتهم، بالرغم من الظروف القاسية التي يعملون في ظلها.

٧٢ - وذكر أن الأهمية التي تعلقها باكستان على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم واضحة من حجم مشاركتها في تلك العمليات؛ فباكستان تساهم حاليا بما يزيد على ١٠ ٠٠٠ فرد في ثماني عمليات لحفظ السلم. وبالإضافة إلى ذلك فقد وعدت بالمساهمة بأفراد في بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

٧٣ - وأضاف قائلا إن وفده يعلق أهمية كبيرة على منع الأزمات وعلى الدبلوماسية الوقائية. وينبغي للأمم المتحدة أن تتدخل قبل نشوب النزاع وليس بعده. كما ينبغي استحداث آلية لتوفير تنبيه مبكر إلى الأزمات الوشيكة. وهو أمر من شأنه أن يعزز فعالية عمليات حفظ السلم بدرجة كبيرة ويخفض تكلفتها إلى حد بعيد. وزيادة على ذلك، ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل البحث عن حلول سياسية للنزاعات باللجوء على نحو متزايد إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وبالرغم من أن تعيين ممثلين خاصين للأمين العام هو وسيلة مفيدة لحل منازعات محددة، فإن النتائج التي تحققت حتى الآن ليست مشجعة. وقال إن وفده يشعر بالارتياح لكون مشروع القرار المعروض على اللجنة يشدد على استخدام جميع الوسائل الممكنة، بما فيها ضرورة إيجاد وسائل سياسية لتسوية النزاعات سلميا.

٧٤ - وأضاف قائلا إنه بغية ضمان فعالية عمليات حفظ السلم من الضروري ألا يجري تحوير في ولايتها بدون موافقة صريحة من مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يحتفظ بسيطرته على العمليات في جميع مراحلها. وقال إن هناك اتجاها خطيرا يتمثل في إرسال قوات عسكرية من جانب واحد إلى مناطق المنازعات والسعي بعد ذلك إلى الحصول على موافقة مجلس الأمن. ومثل هذه الممارسة قد تصبح أداة لتدخل الدول الكبرى في البلدان الأصغر حجما.

(السيد رحمن، باكستان)

٧٥ - واستطرد قائلا إن سير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم على نحو فعال يستدعي أيضا تقديم موظفين ومعدات بقدر يتناسب مع المهام المنوطة بالعمليات. وبالتالي فإن باكستان ترحب بمبادرة الأمين العام المتمثلة في وضع ترتيبات احتياطية لحفظ السلم، وهي تفكر بشكل جدي في إمكانية المشاركة في هذه الترتيبات. كما أنها تلاحظ مع الاهتمام اقتراح هولندا الرامي إلى إنشاء لواء تابع للأمم المتحدة.

٧٦ - وذكر أنه من أجل إرساء عمليات حفظ السلم على أساس مالي سليم، يتعين على جميع الدول أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، وفقا لجدول الأنصبة الحالي. وقال إن باكستان بوصفها من البلدان النامية، تشعر بقلق بالغ إزاء ما قد يكون لتدهور الوضع المالي للأمم المتحدة من أثر ضار على تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وإذا سُمح للوضع الحالي بأن يستمر فسوف يستحيل تقريبا على البلدان النامية أن تشارك في عمليات حفظ السلم. ومن المهم في هذا السياق الاضطلاع بتدابير تخطيط وميزنة وإدارة فعالة لعمليات حفظ السلم بغية تخفيض تكلفتها وضمان عدم سعي الدول الكبرى التي تقدم المعدات الثقيلة والخدمات إلى الاستفادة من هذه العمليات.

٧٧ - وأضاف قائلا إن وفده يود الإعراب عن قلقه بصفة خاصة إزاء الترتيبات الحالية الخاصة بالتعويض عن الوفاة أو العجز في حالة الوحدات الوطنية. وبما أن جميع الوحدات تقوم بنفس المهام وتواجه مخاطر متماثلة، فإن التعويض الذي تقدمه الأمم المتحدة في حال الوفاة أو الإصابة ينبغي أن يكون موحدا ومتساويا.

٧٨ - وأردف يقول إن وفده يلاحظ مع الاهتمام التقدم المحرز في اللجنة السادسة بشأن نص مشروع اتفاقية دولية معنية بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وهو يحث الأمين العام على الشروع في حوار مع الدول الأعضاء بشأن إمكانية اتخاذ تدابير إضافية حيثما كانت تدابير السلامة الحالية غير ملائمة. وفي ختام كلمته رحب بالقرار الذي اعتمدته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم بتوافق الآراء وأعرب عن أمله في أن تعتمده اللجنة الرابعة بالإجماع وأن توضع أحكامه موضع التنفيذ بالكامل نصا وروحا.

٧٩ - السيد كاساندا (زامبيا): قال إنه يؤيد جوانب شتى من التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم (A/49/136). ونظرا لعودة ظهور النزاعات العرقية والدينية والثقافية وغيرها من النزاعات في الوقت الحالي، ترحب زامبيا باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٤٢/٤٨، الذي يدعو، في جملة أمور، الى استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات.

(السيد كاساندا، زامبيا)

٨٠ - وأردف قائلا إن ازدياد عمليات حفظ السلم في السنوات الأخيرة وتنوع الأنشطة التي يلزم عليها أن تؤديها يتطلب نظرة أدق في مسائل مثل ولايتها، ومدتها، ومجالات أنشطتها وتكاليفها، وكذلك أمن موظفيها. وفي هذا الصدد، تؤيد زامبيا الخطوات الهامة التي اتخذها الأمين العام لتعزيز إدارة عمليات حفظ السلم.

٨١ - وأضاف قائلا إن حكومته، بوصفها بلدا مساهما بقوات، تؤيد تأييدا تاما البيان الأخير الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن بشأن إنشاء نظام أكثر فعالية للمشاورات بين أعضاء المجلس، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة، لأن هذه البلدان بحاجة لأن تشعر بأنها شريك في عمليات حفظ السلم التي أسهمت فيها بقوات أو موظفين مدنيين.

٨٢ - واستمر قائلا إن حكومته مقتنعة، مع ذلك، اقتناعا راسخا بأنه يمكن عمل المزيد لنشر المعلومات المتعلقة بعمليات حفظ السلم. وهي تدعو، في هذا الصدد، إدارة شؤون الاعلام الى بذل جهد أكبر لضمان توافر المعلومات المتعلقة بشتى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في حينها، وذلك كيما يظل السكان المحليون سواء في البلدان المساهمة بقوات أو في الأراضي التي تجري فيها العمليات على دراية جيدة بطبيعة هذه العمليات. وهذا أمر جوهري لتوليد تأييد عام لعمليات حفظ السلم ومن ثم تحسين فرص نجاحها.

٨٣ - ومضى قائلا إن أعمال إبادة الجنس الأخيرة في رواندا، التي زادها سوءا عدم الاستجابة الفورية والمناسبة من المجتمع الدولي، بل وحتى الوزع المتأخر لقوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، هي أعمال تبعث على الأسى. وقد أعربت بلدان افريقية عديدة عن رغبتها في تقديم مساعدات ولكن حيل بينها وبين ذلك بسبب عدم وجود الدعم السوقي. وتؤيد زامبيا فكرة وجوب زيادة تنمية التعاون مع المنظمات الاقليمية في حفظ السلم. وفي حالة افريقيا، أنشأت منظمة الوحدة الافريقية آلية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها. وثمة حاجة الى مساعدة مالية من المجتمع الدولي لتمكين هذه الأداة الهامة من العمل بفعالية. وترحب زامبيا بفكرة إنشاء مراكز للدعم السوقي على الصعيد الاقليمي وإدخال ترتيبات احتياطية. فكل هذه المبادرات من شأنها أن تعجل بعمليات حفظ السلم وتشجع المشاركة المباشرة من جانب المنظمات الاقليمية ودولها الأعضاء في حل النزاعات في مناطقها.

٨٤ - واستطرد قائلا إن حكومته تعلق أولوية عليا على ترويج فكرة التدريب الموحد على حفظ السلم بين البلدان المساهمة بقوات وترحب بإنشاء مراكز تدريبية في افريقيا، حيث الحاجة أشد وأكثر إلحاحا.

٨٥ - واسترسل قائلا إن أمن حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة مسألة ذات أولوية عليا وينبغي إيلاء اهتمام جدي لها في المراحل التخطيطية لعمليات حفظ السلم، وفي التدريب الموحد على هذه العمليات وأثناء النظر في مشروع الاتفاقية المتعلقة بهذه المسألة.

(السيد كاساندا، زامبيا)

٨٦ - وقال إنه يلزم، لتمويل عمليات حفظ السلم، وتحسين التدفق النقدي، وإنشاء عملية شراء تتسم بالتنافس والكفاءة وعملية ميزنة تتسم بالبساطة والسرعة، والإقلال الى أدنى حد من التأخيرات في سداد تكاليف القوات والمعدات للبلدان المساهمة بها.

٨٧ - وأردف قائلا إن زامبيا مقتنعة بأن عمليات حفظ السلم لا تشكل في حد ذاتها ضمانا لاستتباب السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون الهدف هو معرفة الأسباب الجذرية للنزاعات. ففي حالات كثيرة، يكون الفقر والحرمان هما السببان الرئيسيان ومن ثم تكون التنمية والمسائل ذات الصلة، من المنظور الأكثر شمولا، أمر جوهري لترويج قضية السلم. ومن هنا تأتي أهمية "خطة للتنمية" التي قدمها الأمين العام مؤخرا وأهمية صلتها العضوية "بخطته للسلام".

٨٨ - واختتم كلامه قائلا إن وفده يتطلع الى توقيع اتفاقات السلم بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في لوساكا. وهو يثني، في هذا الصدد، على المبادرة التي اتخذتها دائرة التخطيط للبعثات من أجل إعداد خطة تفصيلية لبعثة جديدة للأمم المتحدة في أنغولا لتسهيل وزعها السريع حالما تيسرت التسوية السلمية وقدمت الدول الأعضاء القوات المطلوبة والموارد السوقية.

٨٩ - السيد مورينو (كوبا): قال إن وفده يرغب في أن يسجل ارتياحه للمواقف التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز بشأن عمليات حفظ السلم. والقرارات التي اتخذتها الحركة في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ يمكن أن تساعد على تحريك عمل اللجنة الخاصة الى الأمام لأنها تحدد عددا من المبادئ والنهج التي يمكن أن تستخدم أساسا لإنشاء وتطوير عمليات حفظ السلم.

٩٠ - وأردف قائلا إنه ينبغي الاشارة الى أن عمليات حفظ السلم يجب أن تحكمها نفس قواعد تشغيل أنشطة الأمم المتحدة الأخرى. ومن ثم فإن مبدأ احترام السيادة، والمساواة في السيادة وسلامة الأراضي لجميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ينبغي أن يصبح المبدأ الأساسي في عمليات حفظ السلم. لذا فإن طلب أهداف النزاع وموافقتها مسألة جوهرية لانشاء عملية حفظ سلم في أراضيها. ويجب أن يكون أي وجود للأمم المتحدة في هذه الأراضي وجودا غير متحيز.

٩١ - وأضاف قائلا إن وفده يشعر بالقلق لما حدث في السنوات الأخيرة من انتشار في استعمال القوة وتنفيذ الجزاءات باسم المنظمة، والاضطلاع بعمليات بدون مراعاة طلب الأطراف وموافقتها؛ كما زال عدم التحيز؛ وراحت طي النسيان المريح الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق التي تنص على أنه "ليس في هذا الميثاق من يسوغ " للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما".

(السيد مورينو، كوبا)

٩٢ - واستمر قائلا إنه كانت ثمة مطالبات متكررة لوضع عمليات حفظ السلم، من جميع نواحي هذه العمليات، وتحت السيطرة التشغيلية للأمم المتحدة في جميع الأوقات؛ بيد أن المبدأ أصابه الوهن مرة بعد أخرى من جراء الممارسة المتنامية المتمثلة في منح "امتياز" لدولة أو مجموعة من الدول للتصرف باسم الأمم المتحدة.

٩٣ - واستطرد قائلا إنه من المزعج أيضا ملاحظة زيادة اتجاه عمليات حفظ السلم الى استيعاب أنشطة أخرى للمنظمة تتضمن الإغاثة الإنسانية، أو المساعدة الانتخابية أو حقوق الانسان. وإذا استمر معدل الاستيعاب الحالي في المستقبل القريب، فستتصل أغلبية أنشطة الأمم المتحدة، على نحو أو آخر بعمليات حفظ السلم. وسيكون لهذا وقع ضار على طبيعة المنظمة التي تتسم بأنها متعددة التخصصات الى حد كبير. ويصور هذه الظاهرة نقل شعبية العمليات الميدانية وشعبة المساعدة الانتخابية الى إدارة عمليات حفظ السلم.

٩٤ - واسترسل قائلا إن هناك، علاوة على ذلك، اتجاها واضحا نحو إضفاء الطابع العسكري على المنظمة. بل أن هناك الآن مقترحات تدعو الى الوزع الوقائي للقوات التي سترابط خارج منطقة العمليات في حالة الطوارئ، وآليات أخرى، مثل وحدات الوزع السريع، مما يعني أن المهام العسكرية التي ستسند الى الأمم المتحدة سيكون لها الأسبقية على مهامها الحقيقية، وهي المهام السياسية والاجتماعية والانسانية ومهام التنمية الاقتصادية.

٩٥ - وفيما يتعلق بالمفاوضات الهادفة الى إبرام صك دولي لحماية العاملين في مجال حفظ السلم، قال إن كوبا هي أول بلد يستنكر الخسائر في الأرواح بين أولئك العاملين، وترى أنه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمنهم. بيد أن أمن العاملين في مجال حفظ السلم، كما أكدت كوبا في أكثر من مناسبة، مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطبيق مبادئ الطلب والموافقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وليس هناك أمل في ضمان هذا الأمن عندما ينظر سكان الاقليم الذي توزع فيه عملية حفظ سلم الى الأفراد العاملين في هذه العملية على أنهم جيش احتلال أو تدخل.

٩٦ - وأردف قائلا إن الشفافية في كل مرحلة من عمليات حفظ السلم لازمة لزوم الهيئة التي توافق عليها بصفة منتظمة، أي مجلس الأمن. ووفقا لذلك، ورغما عن أن كوبا ترحب بالبيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بشأن المشاورات مع الدول المساهمة بقوات، فهي ترى أيضا أن المشاورات ليست كافية. وهناك تدابير إضافية عديدة يمكن اتخاذها لضمان الشفافية الكاملة في هذه العمليات. فمثلا، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التشاور بين المجلس وجميع الدول المعنية عند إعداد عملية حفظ سلم؛ وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن إنشاء هيئات خاصة تشارك فيها جميع الدول المعنية.

(السيد مورينو، كوبا)

٩٧ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة تواجه انقساما أساسيا بين حفظ السلم والتنمية، اللذين أصبحا غريمين، بدلا من أن يكون كل منهما مكملا للآخر. فهما لا يتنافسان فقط على الموارد المحدودة للمنظمة والمجتمع الدولي، وإنما يستخدمان أيضا أساسا كخلفية لمناقشة مفاهيمية يجري فيها لا محالة مواجهة بين أولئك الذين يتمتعون بالقوة الاقتصادية والعسكرية المطلوبة لفرض السلم بالقوة وأولئك الذين يدعون الى تحقيق السلم من خلال العدالة والتنمية الاجتماعية. ولا ينطوي الأمر هنا على مناقشة عقيمة. فالمسألة تتعلق ليس فقط بتحديد نوع الأنشطة التي ستكرس لها موارد أكثر، سواء كانت أنشطة حفظ سلم أم أنشطة إنمائية، ولكن أيضا بتحديد الوسيلة الأجدى في تحقيق السلم: فرضه بوسائل عسكرية، أم تعزيزه بأن يضمن لجميع الشعوب وصول مستدام الى التقدم الذي لا تتمتع به الآن سوى القلة.

٩٨ - السيد عبد الرحمن (مصر): قال إن اللجنة الرابعة تنظر في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم بعد ستة أشهر تقريبا من اعتماده من قبل اللجنة الخاصة؛ وقد حدثت خلال تلك الفترة تطورات رئيسية في حفظ السلم. فقد أحرز قدر من التقدم صوب تنفيذ عدد من توصيات اللجنة. ومثال ذلك البيان الذي أدلى به مؤخرا رئيس مجلس الأمن فيما يتعلق بتعزيز ترتيبات التشاور بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمين العام.

٩٩ - واستدرك قائلا إن عملية الأمم المتحدة في الصومال، من ناحية أخرى، تعتبر فشلا مخيبا للآمال؛ وعلاوة على ذلك، تواجه الأمم المتحدة أزمة مالية حقيقية في مجال عمليات حفظ السلم تهدد قدرتها على مواصلة بعض هذه العمليات أو إنشاء عمليات جديدة.

١٠٠ - وأكد أنه من الضروري، استنادا الى ذلك، تقييم أنشطة حفظ السلم المقبلة على نحو شامل. ولربما تحتاج اللجنة الخاصة في دورتها المقبلة إلى إتاحة قدر من التوحيد في عملية استعراض عمليات السلم من جميع جوانبها.

١٠١ - وقال إن اللجنة الخاصة تستطيع في ضوء التوسع الهائل في الطلبات على بعثات حفظ السلم، أن تقدم مساهمة قيمة في زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة لمثل هذه الطلبات. ومن دواعي الشرف لمصر أن تعمل في مكتب اللجنة الخاصة التي استطاعت من جديد، في ظل القيادة الحصيفة لرئيسها، أن تقدم تقريرا بتوافق الآراء (A/49/136).

١٠٢ - وأضاف قائلا إن عمليات حفظ السلم قد تطورت بسرعة وتجاوز نطاقها بعثات المراقبين العسكريين التقليدية. وقد استجابت الآليات والممارسات التي وضعتها الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم استجابة مرنة للطلبات الجديدة في السنوات الأخيرة.

(السيد عبد الرحمن، مصر)

١٠٣ - وأشار الى أنه رغم الزيادة الكبيرة في عدد القائمين بحفظ السلم في الميدان، فإن الموارد المتاحة للمنظمة ليست كافية لتمكينها من الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات الحصول على بعثات حفظ السلم. وأكد أنه في ضوء أزمة الأمم المتحدة المالية الراهنة، فإن دفع الأنصبة المقررة المستحقة ثم اعتماد تدابير لتقوية الترتيبات والضوابط المالية للعمليات ينبغي أن يكونا أهم خطوة في هذا المجال.

١٠٤ - ومضى قائلا إنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تدفع تكلفة عمليات حفظ السلم عن طريق الأنصبة المقررة. فبمقتضى المادة ١٧ من الميثاق، يعتبر دفع الأنصبة المقررة التزاما قانونيا دوليا غير مشروط على جميع الدول الأعضاء وليس مجرد التزام ذي طابع سياسي أو تطوعي. فهذه الأنصبة يجب أن تدفع على نحو كامل وفي الوقت المناسب لتمكين الأمم المتحدة من تسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات. وإلا فإن قدرة البلدان النامية على المساهمة في عمليات حفظ السلم ستكون مقيدة مما يؤدي بدوره إلى تقويض شمولية هذه العمليات.

١٠٥ - وذكر أن مصر رحبت ببيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1994/62) بشأن تعزيز ترتيبات التشاور بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمين العام. ودعت مجلس الأمن الى اتخاذ خطوات إضافية صوب تحقيق أهداف المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وترغب مصر أيضا في أن ترى زيادة توسيع نطاق عملية المشاورات لتشمل الأطراف الإقليمية المهتمة.

١٠٦ - وقال إنه بينما يتولى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن الجمعية العامة يجب أن تشاطره أيضا تلك المسؤولية ويجب أن تتجاوز مجال التمويل: فالجمعية العامة يمكن أن تقوم بدور أكثر فعالية في مختلف مجالات حفظ السلم.

١٠٧ - ونوه إلى أن الجمعية العامة هي التي أنشأت أول عملية لحفظ السلم في سيناء؛ وأن مصر، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات في عدد من العمليات، تدرك تمام الإدراك الظروف الخطيرة التي يتعين على القوات العمل في ظلها. وأضاف أن مصر ما فتئت تشارك بصورة نشيطة في عمل اللجنة السادسة المتعلق بحماية قوات حفظ السلم، وترحب بالنتيجة الناجحة للمفاوضات الرامية إلى عقد اتفاقية دولية بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وقد دعت مصر الأمين العام إلى اختتام استعراضه للترتيبات الحالية المتعلقة بالتعويض عن حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض الناجمة عن الخدمة في عمليات حفظ السلم.

١٠٨ - وأردف قائلا إن مصر ترحب بإنشاء غرفة عمليات عاملة على مدار الساعة في إدارة عمليات حفظ السلم، الأمر الذي يحسن الاتصال مع عمليات حفظ السلم في سائر أرجاء العالم ويساعد الإدارات الأخرى ومنسق الأمن التابع للأمم المتحدة في القيام بواجباتهم في الميدان.

(السيد عبد الرحمن، مصر)

١٠٩ - وفيما يتعلق بالتدريب، قال إن وفده يثني على جهود إدارة عمليات حفظ السلم الرامية إلى تعزيز التدريب الموحد على عمليات حفظ السلم، ويرحب أيضا بعمل وحدة التدريب. وأضاف أن حكومته قررت أن تنشئ في القاهرة مركز تدريب لحل المنازعات وحفظ السلم في افريقيا، وتثق في أنها ستحصل على المساعدة اللازمة من الإدارة ومن البلدان الأخرى ذات الخبرة في هذا الميدان.

١١٠ - وفيما يتعلق بإنشاء فريق تخطيط للقوات الاحتياطية، قال إن مصر أعربت مؤخرا عن عزمها، من حيث المبدأ، على الاشتراك في ترتيبات من هذا النوع.

١١١ - واختتم بيانه قائلا إن مصر تود التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم؛ وتعتقد أن بإمكان اللجنة الخاصة أن تصحح الصورة السلبية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم الناجمة عن النكسات التي منيت بها بعض العمليات مؤخرا، مثل عملية الصومال، أو الناجمة عن عدم التصميم على تنفيذ ولاية بعض العمليات الأخرى، كما هي الحالة في البوسنة. ومن المأمول فيه أن تستمر جميع شعوب العالم في الاعتماد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم حتى يصبح بالإمكان إعادة السلم في جميع المناطق التي تعاني من المشاكل.

١١٢ - السيد إيكوميلونغ (الكاميرون): قال إن الفرص التي أتاحها انتهاء الحرب الباردة مكّنت الأمم المتحدة من العمل على نحو متسق من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام وتعزيز حقوق الإنسان، وصون السلم والأمن الدوليين. وفي ظل هذا الوضع الجديد، تتسم عمليات حفظ السلم وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بأهمية كبيرة وتستلزم موارد بشرية ومالية ومادية ضخمة. وقد ازداد حجم وتعقيد عمليات حفظ السلم حاليا إلى درجة أضحت ترتبط فيها بعدد متزايد من المجالات التي ظلت تعتبر إلى عهد قريب من مجالات الاختصاص الحصري للدول. وأثنى في ذلك السياق على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للتكيف مع تلك التغيرات. وأضاف أن البلدان النامية تعتقد أن عمليات حفظ السلم لا تزيد عن كونها وسيلة من جملة وسائل لتحقيق أهداف السلم؛ ولهذا من الضروري التصرف بحكمة وشفافية في جميع جوانب هذه العمليات.

١١٣ - وذكر أن الكاميرون أكدت في عدة مناسبات أن عمل الأمم المتحدة ينبغي أن يوجه صوب منع نشوب نزاعات لأن ذلك يعتبر أكثر فعالية من عمليات حفظ السلم وأقل أعباء منها. فلو أنشئت نظم مبكرة للانذار وتم التسليم في الوقت المناسب بالأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع، ومن جملتها الفقر والتعصب بجميع أشكاله وكذلك الجهل، لاستطاعت الأمم المتحدة أن تحقق نجاحات أكبر في إنقاذ حياة ملايين الناس. إلا أنه ستظل هناك دائما حاجة الى عمليات حفظ السلم حتى لو خفض عددها، ولهذا تعتقد الكاميرون أنه حان الوقت لإجراء استعراض لتلك العمليات من أجل الاستفادة من تجارب الماضي. وقد قدمت اقتراحات كثيرة في هذا الصدد، تستلزم دراسة متأنية.

(السيد إيكوميلونغ، الكاميرون)

١١٤ - وفيما يتعلق بمسألة توسيع عمليات حفظ السلم، قال إن من الضروري احترام روح الميثاق بشأن مساواة الدول في السيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفيما يتعلق بالقرارات الخاصة بهذه العمليات، ورغم أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يجب أيضا مراعاة رغبة غالبية الدول الأعضاء في زيادة الشفافية والثقة.

١١٥ - ومضى قائلا إن الكاميرون ترحب بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن بشأن ضرورة عقد اجتماعات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، وكذلك بتبادل المعلومات بين مجلس الأمن وبلدان كل منطقة معنية. وفي هذا السياق، تؤكد الكاميرون على ضرورة تحقيق مشاركة أوسع في عمليات حفظ السلم مما يعكس بشكل أفضل شمولية المنظمة. وأضاف أن الكاميرون ترحب بمقترحات الأمانة العامة القاضية بإنشاء ترتيبات احتياطية وتؤكد على ضرورة تدريب أفراد حفظ السلم على نحو مناسب وموحد.

١١٦ - وتابع كلامه قائلا إن الكاميرون تعتقد أن من الضروري تحديد ولاية واضحة لكل عملية من العمليات بحيث يتعذر تغييرها من قبل أي طرف من أطراف النزاع. وتعتقد أن الأمانة العامة، بأرفع مستوياتها، ينبغي أن تضطلع وحدها بالقيادة.

١١٧ - وأردف قائلا إن الكاميرون تود أيضا أن تشير إلى أهمية الدور الذي تقوم به الآليات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين؛ ورغم أن تلك الآليات لا تملك دائما الموارد اللازمة لكفالة نجاح أنشطتها، فإنها تستحق دعم المجتمع الدولي.

١١٨ - واستطرد قائلا إن تمويل عمليات حفظ السلم يعتبر مسؤولية جماعية لجميع الدول الأعضاء التي يتعين عليها دفع أنصبتها المقررة بشكل كامل وفي الوقت المحدد، رغم أنه تقع على أعضاء مجلس الأمن مسؤولية أكبر. وأضاف أن الكاميرون تأمل، في ذلك السياق، أن يتم إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحالي للأنصبة المقررة.

١١٩ - واختتم بيانه قائلا إن الكاميرون ترحب بمشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذي أنجزته مؤخرا اللجنة المخصصة التي أنشأتها اللجنة السادسة لذلك الغرض.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥